

العراق والتجربة الألمانية

مسببات الفشل وعوامل النجاح

Iraq and the German Experience

Causes of Failure and Success Factors

د. أسعد كاظم شبيب D. Asaad Kadhim Shebeeb asaadk.alabdallah@uokufa.edu.iq	العلوم السياسية	كلية العلوم السياسية، جامعة الكوفة، العراق.
DOI : 10.46315/1714-009-003-035		

تاريخ الإرسال: 2019/09/21 تاريخ القبول: 2020/04/30 تاريخ النشر: 2020/06/16

ملخص بالعربية:

نخوض في مقالنا هذا حول التجربة الألمانية كإحدى التجارب العالمية الناجحة في بناء قطاعات الدولة وذلك بعد التحول الذي أحدثه مشروع مارشال بعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الثانية إلى جانب اليابان ودول من أوروبا، فقد وضع هذا المشروع نهاية للحروب بين الدول لا سيما الأوروبية منها، بالرغم من أن الولايات المتحدة أرادت فقط أن تنهي عدائية ألمانيا لكن هذا التحول كان بمثابة الاستفادة من الدروس التي مرت بها ألمانيا من الحرب العالمية الأولى ومن ثم الثانية، من هنا حاولنا أن ندرس في هذا المقال التجربة الألمانية ونقارب منها التجربة العراقية التي لا تزال متعثرة، وافقها مسدودة، بعد تشخيص مسببات الفشل.

كلمات مفتاحية: الهجرة؛ عدم الاستقرار؛ أوروبا؛ الإرهاب؛ مشاكل التنمية.

Abstract (English):

In this article, we examine the German experience as one of the successful global experiences, following the transformation brought about by the Marshall Plan after the defeat of Germany in the Second World War along with Japan and other European countries. He only wanted to end Germany's hostility, but this transformation.

Taking advantage of the lessons that Germany went through from the First World War and then the second, from here we tried to study in this article the German experience and approach the Iraqi experience, which is still stalled and agreed to be blocked.

Keywords : Migration; instability; Europe; terrorism; development problems

1. المقدمة:

هناك تجارب متشابهة من حيث المشاكل الداخلية، والحروب الخارجية، التي مرت بها بعض الدول، وقد تكون مختلفة من حيث المخرجات والنهوض، ولدينا في هذه الورقة التجربة الألمانية، والتجربة العراقية، حيث انهما يتقاربان إذ سادت المأساة ونهج الاستعلاء والحكم الاستبدادي في فترة ما قبل النهوض ألمانيا صحيح أن ألمانيا تعد دولة موزاية بالقياس إلى الجوار الجغرافي حيث أنها تعد قوة تمتلك مقومات الحضارة والقوة توازي فرنسا وحتى النمسا وسويسرا، وأحياناً متفوقة

على دول جارة أخرى كبولندا وبلجيكا وهولندا، أما العراق صاحب الحضارة العريقة أصبح في العصر الحديث واقع بين دول اقليمية تمتلك مقومات الهيمنة والسيطرة والنفوذ، ومن المعلوم ان العراق ما قبل الازمات التي شهدها بعد الحكم الجمهوري خاصة البعثي منه كان بلد يشهد استقرار سياسي، وديمقراطية متعثرة، وتقدم في مجال الاقتصاد والتعليم والصحة عندما كان تحت الانتداب البريطاني. في الوقت الذي كانت المانيا بلد يسعى الى اكتساح أوروبا عبر ثلاثة حروب بدءات منذ الحروب الدينية، ثم الحرب العالمية الاولى، وبعدها الحرب العالمية الثانية التي ادت الى بهتلر مستشار المانيا الى الهزيمة على يد الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها لاعتداده بنفسه وقوميته العالية التي لطالما تسببت للألمان كشعب بأزمات كارثية، وعزلته عن أوروبا وجعلت الأمم تتكالب عليه مرارا، وتتصيد له المكائد وفرص الانتقام، من حُسن حظ الألمان، أن أمريكا ربما قد خافت من ثأر ألماني قادم، او ارادت ان تعول على العامل الاقتصادي بدل العسكري، ولذلك غيّرت كل سياستها لتبدأ المساعدات الأمريكية تتدفق على غرب أوروبا، التي وصلت إلى 13 مليار دولار، وذلك بموجب برنامج التعافي الأوروبي الذي اشتهر باسم خطة المارشال، رافق ذلك خطة استراتيجية لنهوض بألمانيا اعتمدت على عدة عوامل سنتناولها فيما بعد.

2. المنهجية:

اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي، والمنهج المقارن حيث مقارنة الحالة التي مرت بها المانيا مع الحال في العراق بعد احداث التغيير العنيف في العام 2003 وبالطريقة البحثية المعروفة IMRD .

سؤال هنا: "لماذا نجحت ألمانيا؛ الغربية ثم الموحدة، في تحقيق المصالحة الوطنية، وتالياً إعادة الإعمار والنهوض؟" السؤال الذي ما زال يشغل اذهان صناع القرار والباحثين في العراق، كيف يمكن تحقيق المصالحة في العراق، بالاستفادة من التجربة الألمانية؟". فالسؤال ليس "هل من الممكن تحقيق المصالحة؟"، لأن العراق، كما أشار أحد المشرعين، لا يملك إلا خياراً واحداً هو المصالحة، إضافة الى تحقيق عوامل أخرى سنتناولها فيما يلي:

أولاً: التعلم من الدروس

كانت الحرب العالمية الثانية هي بداية لحقبة جديدة في العالم بأكمله، فقد نهاية هذه الحرب توزع القوى في العالم كاملاً فظهرت القوى العظمى الجديدة وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي، وبداية الحرب الباردة، بالإضافة إلى تدمير بعض القوى العظمى في العالم والتي كان على رأسها ألمانيا واليابان اللتين أصيبتا بأبشع أنواع الخسائر والدمار بعد هذه الحرب. والدلتان رغم الخسارة الكبيرة والتدمير لمدن كاملة فيهما، ولكنهما نهضتا من تحت الحطام والأنقاض لتعودا إلى قمة الدول في العالم بأسره في شتى المجالات المختلفة، ففيما يخص المانيا رغم انقسامها بصورة

تامة إلى ألمانيا الشرقية والتي عرفت بالجمهورية الألمانية الديمقراطية التي تتبع النظام الشيوعي السوفيتي، (عبد المنعم، س، 1986، 30-32). والغربية والتي عرفت بجمهورية ألمانيا الاتحادية والتي كانت تتبع النظام الرأسمالي الأمريكي، لما اراد الحلفاء المنتصرون على ألمانيا تغيير مسار ألمانيا الغربية سعوا الى بناءها اقتصاديا وصناعيا وتعيش الاستقرار السياسي والعدالة الاجتماعية، وتعيش بسلام مع اعدائها واصدقائها القريبين والبعدين، الامر الثاني عمل الالمان وبدعم وتخطيط من قبل الحليف الجديد مراجعة لكل الاحداث والحروب التي شهدتها ألمانيا لغرض تجاوزها في المرحلة القادمة. وهذا ما تم بالفعل حيث اتجه الالمان في اتجاهين الاول يقضي بإنهاء الايديولوجيات القومية التي تعمل على اثاره الالمان خاصة في مرحلة حكم هتلر كألمانيا فوق الجميع، وألمانيا سيدة أوروبا، وعلموا ايضا على تقنين الحياة السياسية والحزبية من خلال الدستور والقوانين، كما قضى الامر تداعيات الحرب العالمية الاولى والحرب العالمية الثانية نهائيا، ومن أجل التعجيل في تنفيذ خططهم الرامية إلى تأسيس دولة في الجزء الغربي في ظل رعايتهم العسكرية، عمد حكام الأقاليم الغربية من دول الحلفاء إلى منح رؤساء الوزراء الألمان في الغرب صلاحيات تتضمن مهمات محددة. هذه الصلاحيات اشتهرت فيما بعد باسم "وثائق فرانكفورت". وقد نصت الوثيقة الأولى والأهم على تنظيم اجتماع يتمخض عن الدعوة إلى وضع دستور فدرالي ديمقراطي، فيما كان القسم الشرقي تحت النفوذ الروسي، وبعد التقارب في أوائل السبعينات مع علاقات قادها المستشار فيلي برانت، والتي تضمنت قبول الأمر الواقع من خسائر في ألمانيا الإقليمية في الحرب العالمية الثانية واعتراف بجمهورية ألمانيا الموحدة كان ذلك مباشرة مع نهاية الحرب الباردة بين المعسكرين الأمريكي والسوفيتي وانهار جدار برلين الذي بني في عام 1961 لمنع الألمان الشرقيين من الهرب إلى ألمانيا الغربية، أصبح رمزاً من رموز الحرب الباردة، وعندما هزم السوفييت بهذا الحرب التي لم تشهد أي عمل عسكري توحدت ألمانيا وتوحدت معها الروية خاصة في ألمانيا المتطورة والحيادية. من هنا نرى ان ألمانيا من ذلك الحين والى يوم لم تدخل ألمانيا الحرب حتى عندما ضغط جورج بوش على ألمانيا من اجل المشاركة في التحالف الدولي في احتلال العراق في بدايات عام 2003 رفضت ألمانيا وفضلوا البقاء على الحياد، رغم ان ذلك قد لا يؤثر على التقدم الذي تشهده ألمانيا وأمنها القومي.

ثانياً: الدستور

في منتصف أيار عام 1949 تم إعلان القانون الأساسي كدستور لألمانيا وكان هذا القانون دستوراً انتقالياً لحين إعادة توحيد شطري ألمانيا. الدستور الذي تحققت في ظله نجاحات نادرة أصبح مصدر إلهام لداستير دول عديدة. يحتوي على 146 ويعد بالنسبة للظروف التي وضع فيها تعبيراً عن مبادئ الحكم والحياة السياسية الوطنية في ألمانيا الجديدة، ويعرفها بأنها دولة اتحادية

ديمقراطية اجتماعية، تسود فيها قيم الكرامة الإنسانية والحرية الشخصية والمساواة أمام القانون (الشتين، ج، & آخرون، 1994، 233). بغض النظر عن العرق أو الأصل أو اللغة أو الديانة. من جانب ثاني اخذ الدستور باللامركزية لسلطة الدولة، يُخضع الدستور نفوذ الدولة لسيطرة محكمة من خلال مبدأ تقاسم السلطات، إذ لا يجب على الإطلاق أن يحكم طاغية ألمانيا مرة أخرى، ويشير الباحثين الى ان المانيا من خلال الدستور، استقت ألمانيا دروسها من كارثة "الرايخ الثالث"، وهي فترة دكتاتورية الحزب القومي الاشتراكي بزعامة أدولف هتلر بين عامي 1933 و1945. خلال تلك الفترة، قتل الملايين من البشر جراء الحرب العالمية الثانية التي أشعلتها ألمانيا. كما قتل الكثير من الناس لأسباب دينية او قومية.

اما من حيث شكل الدولة فقد تم إنشاء دولة فيدرالية ذات ثلاثة مستويات: الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات تتشاطر النفوذ السياسي. وفيما تترك الولايات للحكومة الفيدرالية صلاحيات مركزية، إلا أنها تساهم في صياغة القوانين. لكن في أوجه أخرى، تقوم الولايات بصياغة قوانينها بمفردها. أما المستوى الثالث والأدنى فهو البلديات. كما تم إقامة عدد من الحواجز في وجه التيارات المتطرفة والمناوئة للديمقراطية، إذ يتيح مبدأ "تحصين الديمقراطية" فرض حظر على الأحزاب المناوئة للدستور. فعلى سبيل المثال، تم حظر "حزب الرايخ الاشتراكي" النازي عام 1952، فيما حُظر الحزب الشيوعي في ألمانيا عام 1956. إضافة إلى ذلك، لا يمكن لأي حزب أن يدخل البرلمان (البوندستاغ)، حتى يتجاوز حاجز الخمسة في المائة من نسبة أصوات الناخبين. تم إقرار هذه القاعدة من أجل منح الاستقرار للبرلمان. والجدير بالذكر ان القانون الاساس تحول في تشرين الأول عام 1990، بعد توحيد شطري ألمانيا وإنشاء الجمهورية الاتحادية. (محافظة، ع، 2002، 30.28). تحويل إلى دستور شامل لكل أنحاء ألمانيا، وعليه بُني النظام الديمقراطي الضامن للحريات في البلاد.

ثالثاً: الدبلوماسية

تبنت ألمانيا سياسة خارجية مختلفة عن تلك السياسات القائمة إبان سيطرة هتلر قبل الحرب العالمية الثانية إذ من سمات هذه الدبلوماسية الحرب والعداء للجوار الألماني وخلصت ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية الى أنها لن تعيد الكرة أبداً أي انها لا ترفض فقط الدخول في حرب أو مجازر مرة أخرى، بل ترفض أيضاً أن تكون قوة عظمى مرة جديدة. لا عودة لسياسات عالمية مرة أخرى بالمعنى انها لا تومن بالقطبية الواحدة وربما هذا ما يفسر خلافها في العقود الاخيرة مع حليفها الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تم البيئة الخارجية التي أرادت نجاح ألمانيا الغربية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، (وإن لأسباب تتعلق بالصراع مع الشيوعية والاتحاد السوفياتي)، كما لم تمنع لاحقاً الوحدة الألمانية في دولة ليبرالية ديمقراطية. وذلك على النقيض

تماماً من الحالة العراقية، حيث من الممكن القول بشديد ثقة إنه حتى بتصديق خرافة أن أميركا أرادت إقامة نظام ديمقراطي في العراق، فإن المؤكد في المقابل وجود شبه إجماع إقليمي، أساساً، على منع إقامة هكذا نظام يستدعي حتماً مصالحة وطنية حقيقية، ويشكل بالتالي أنموذجاً خطراً في المنطقة. وهو إجماع لا يتعارض طبعاً مع الصراع الإقليمي أيضاً على العراق لإلحاقه بهذا الطرف أو ذاك. (<https://al-aalem.com>)

ويبدو ان الدبلوماسية الألمانية ما بعد الحرب قائمة على اساس السلام والتفاهم مع النظام الدولي لاسيما دول الجوار الجغرافي خاصة فرنسا حيث أدرك الألمان أنهم لا يمكنهم إذا ما ارادوا الاستمرار في تبني خيار الدولة الاقتصادية الحديثة. اما نزعة العظمة والتسلط وفرض الارادات على دول الجوار فهذا لا يجلب سوى المصائب لها ولجوارها.

رابعاً: إعادة اعمار المؤسسات الصناعية

كل بلد اوروبي قاري، باستثناء سويسرا والسويد، كان واقعا تحت احتلال قوات اجنبية في وقت صار فيه اقتصاد كل بلد ان ليس ثمة أي بلد اوروبي بما في ذلك سويسرا والسويد قادر على مواصلة صوغ مستقبله وحده (كيسنجر، ه، 2015، 91).

من هنا بدأت عملية إعمار ألمانيا بمشروع مارشال "خطة إعادة تشكيل الأموال وقع إدارتها بشكل أساسي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية" والذي قام الجنرال الأمريكي جورج مارشال بوضعه لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، ان الفكرة خلف وضع برنامج لإعادة إعمار ألمانيا وإنعاش الاقتصادات الأوروبية، مشروع مارشال، كانت أنه فقط من خلال وحدتها تستطيع أوروبا أن تنتعش اقتصاديا وأن تتصدى لمحاولات تغلغل الأنظمة التوتاليتارية. أما أهداف هذا المشروع فكانت بناء المناطق التي دمرتها الحرب، إزالة الحواجز أمام الحركة التجارية، تحديث الصناعة، وإعادة الازدهار إلى أوروبا لمنع انتشار المد الشيوعي. وكان مشروع مارشال يقتضي تخفيف الحواجز بين البلدان وإلغاء القوانين المعيقة لتقدم الأعمال وزيادة الانتاجية وتفعيل العمل النقابي، فضلا عن اعتماد إجراءات الأعمال الحديثة. إلى هذا، كان مشروع مارشال من أول العناصر التي ساهمت في تحقيق الاندماج الأوروبي. عانت أوروبا لمئات السنين من الحروب، ولكن الاندماج الذي تحقق بين دولها في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية يجعل من اندلاع حروب جديدة أمرا مستحيلا. أما الركن الثالث لهذه المعجزة الاقتصادية، فهو تطبيق وضع السياسة الاجتماعية على قدم المساواة مع السياسة الاقتصادية، مكنت اقتصاد السوق الاجتماعي. إن ألمانيا من شق طريق ثالث بين الرأسمالية والشيوعية. كان مشروع مارشال ناجحا جدا في ألمانيا وأوروبا في حقل الرعاية الاجتماعية والسلام وحقوق الإنسان. فهو ليس فقط برنامج اقتصادي

لأنه تمكن من تحقيق السلام من خلال استكشاف مبادئ وممارسات التعددية وحقوق الإنسان والديمقراطية (بيكشتاين، غ، 2015، 4).

وقد قامت أمريكا بدعم أوروبا بحوالي 13 مليار دولار أمريكي، أي ما يقارب 130 مليار دولار أمريكي حالياً لإنعاش أوروبا بشكل عام وألمانيا واليابان بشكل خاص، وبدأت ألمانيا في بناء المصانع والمعامل وتشغيل كافة المؤسسات الصناعية، قد شملت عدّة مجالات من بينها صناعة السيارات، الكيمياء، الصناعات الميكانيكية و الإلكترونيات شيئاً فشيئاً وببطء باستعادة قوتها، فقد قامت برفع مستوى المعيشة للشعب الألماني وتصدير البضائع المحلية إلى الخارج، والتقليل من مستويات البطالة وزيادة إنتاج الغذاء المحلي، والتقليل من السوق السوداء أيضاً، وأما السبب الرئيسي الآخر وراء النهضة الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية فهو الثورة الصناعية التي حصلت في ألمانيا في شتى المجالات وخاصةً في الصناعات الثقيلة؛ إذ تحتل ألمانيا بفضل تلك الثورة الريادة في العديد من الصناعات المختلفة على مستوى العام في الوقت الحالي، وساعد دخولها إلى التعاون الأوروبي مثلاً في مجال الطيران عبر شركة إيرباص في الإبقاء على ألمانيا من بين أبرز الاقتصاديات العالمية (ماطي خليفة، م، & بوخزة، ع، 2015، ص 25-27)، إذ أن الاقتصاد الألماني أصبح يعتمد فيما بعد على قطاع التصدير الذي جعله يتمتع بميزة تنافسية عالية ويساهم بنسبة 40% من الناتج الإجمالي المحلي، ولعل ما يجنيه الألمان من بناء على أداء اقتصادهم ما هو الأثر لسلطة من الإصلاحات في سوق العمل صاحبها الأسهم في الإصلاحات الاجتماعية في جعل ألمانيا أحد أكثر مواقع الإنتاج في أوروبا فعالية من حيث التكلفة وهو النهج الذي لا يزال ساداً في هذه الدولة (إسماعيل، م. ص، 2017، 8). ومع كل ما سبق نهضت ألمانيا، ولم يكن الهدف مجرد رغبة في التقدم والرفاهية فقط، بل أيضاً نوعاً من رد الكرامة والاعتبار، وهو ما بدأ على يد "لودفيغ إرهارد" الملقب بـ "أب المعجزة الاقتصادية الألمانية" حين شعر منذ عام 1944 بحتمية خروج ألمانيا مهزومة من الحرب فكتب مذكرة بعنوان "تمويل ديون الحرب وإعادة هيكلتها" شملت رؤيته عن كيفية إعادة بناء الاقتصاد الألماني على أساس فكرة "السوق الاجتماعي" التي تقوم على حرية السوق مع الاهتمام بالتوازن الاجتماعي، ليطبق سياسته فور انتهاء الحرب كوزير لاقتصاد مقاطعة بافاريا ثم بعد تأسيس جمهورية ألمانيا الاتحادية عام 1949 كوزير لاقتصاد أول حكومة برئاسة كونراد أديناور. يتأتى هذا التقدم في المجال الاقتصادي بعد عدت فرضيات تقول ما يجب أن تكون عليه ألمانيا بعد الحرب؟ فقد كان ايزنهاور يؤيد خطة مورجنتاو بقوة بتحول ألمانيا إلى بلد زراعي، يعتمد بالدرجة الأساسية على الزراعة مصدر دخل مع استئصال كل ما له علاقة بالصناعة فيها حتى تكون الألمان مشغولين وبعيدين عن العناصر التي من الممكن أن تقدمها الصناعة لألمانيا

وبالتالي جعلها في ذات النفق السابق لكن انتصر العامل الاقتصادي بشتى مجالاته لاسيما الصناعة ووضع المانيا في الاتجاه الذي اريد لها بعد الحرب.

خمساً: عودة المهاجرين الى المانيا

قبل الحرب العالمية الثانية هاجر الكثير من الالمان باتجاه بلدان اخرى، وكان أكثر من 12 مليون ألماني نازحين. وكان معظمهم يعيشون في الأجزاء الشرقية من ألمانيا التي كانت تحت سيطرة القوات الروسية. بعد الحرب العالمية الثانية، تم إعادة رسم الخريطة الأوروبية بشكل دائم، وفقدت ألمانيا العديد من الأراضي في الشرق والتي كانت موضع نزاع منذ فترة طويلة. شرق بروسيا، على سبيل المثال، أصبحت جزءاً من روسيا وبولندا وليتوانيا، وسيليزيا أصبحت جزءاً من بولندا وجمهورية التشيك. بين عامي 1949 و1961، غادر 2.7 مليون شخص ألمانيا الشرقية إلى ألمانيا الغربية. وفي عام 1961، أغلقت ألمانيا الشرقية الحدود مع الغربية لمنع الناس من الرحيل، ولذلك بنت جدار برلين (<https://www.dw.com/ar>)، وعلى الرغم من أن عبور الجدار كان صعباً جداً وغير قانوني، إلا أن عشرات الالف شخصا تمكنوا من عبور الجدار في برلين وحدها بين عام 1961 وسقوط الجدار في عام 1989. وفقاً لمنظمة لمنظمات دولية انتقل أكثر من 700 ألف شخص من ألمانيا الشرقية إلى الغربية بين عامي 1961 و1989، وكثيرون منهم بشكل غير قانوني. ولهذا السبب وغيره، فقد أصبحت الكثافة السكانية في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية ضعف ما كانت عليه قبل بدء الحرب. لكن بعد المباشرة بمشروع مارشال وتطوير المانيا الغربية دعت الحكومة المانية للنخب بالعودة الى المانيا مقدمة تسهيلات كبيرة ووفق خطط مدروسة للاستفادة منهم في تطوير الاقتصاد، والبنى التحتية والمؤسساتية، وساعدت فترة الازدهار هذه على توطين واندماج حوالي 8 ملايين مُهجر من المناطق الشرقية التي رُحلوا عنها بعد الحرب.

من جانب ثاني ان سير التجربة المانية للتخلص من إرث النازية فاشيوعية، في سياق تحقيق الغاية الأساس المتمثلة بإعادة بناء الدولة الألمانية (الغربية الموحدة)، باعتبارها دولة ديمقراطية مزدهرة. ومن ثم، تم استهداف الألمان المتورطين بجرائم حقيقية في حقبة النازية خصوصاً، مع استمرار الاستفادة الكاملة من الكفاءات الألمانية في الفترة الهتلرية، لبناء دولة ما بعد الحرب. هكذا، فإنه في مقابل سيادة مفهوم الدولة والمستقبل ألمانياً، تؤكد التجربة العراقية، من خلال قانون اجتثاث البعث مثلاً، أن الأولوية هي للانتقام الطائفي على حساب العراق ككل لكن لأن الغزاة والمهيمنين الخارجيين لا يمكن أن يستمروا في وجودهم وتأثيرهم من دون "نخب" محلية عميلة أو تابعة، يكون تقدم نخب ومنظمات وجمعيات "وطنية"؛ أي بمعنى الانتماء للبلد، كما الإيمان بالمواطنة للجميع، هو الخطوة الأولى التي لا غنى عنها لبدء المصالحة الوطنية، في العراق وسواه من بلدان عربية منكوبة (<https://al-aalem.com>).

سادساً: الوحدة الألمانية وتحقيق العدالة الاجتماعية

توحدت ألمانيا بعد التقدم الاقتصادي والاستقرار السياسي ورغبة الشعب ألمانيا الشرقية بالانضمام بعد سنوات من العزلة ففي أواخر عام 1989 حيث انتهت الحرب الباردة اقترح المستشار هلمت كول مشروعاً من 10 نقاط لإقامة الكونفدرالية الألمانية يودي في نهاية الأمر إلى توحيد اللانيتين وفي عام 1990 انهارت الحكومة في ألمانيا الشرقية التي كان يتزعمها الحزب الشيوعي وأعلن رئيس الحكومة الشرقية مودرو عن اقتراحات لتخطى انقسامات الأمة الألمانية وذلك عن طريق إقامة ألمانيا موحدة ومحايدة وقد وافقت ألمانيا الغربية على هذه المقترحات ودعت لمفاوضات مباشرة حول الوحدة الاقتصادية والنقدية ، ومنذ ذلك بداية ما بعد الحرب العالمية الثانية لقد أصبح الشعب الألماني المورد الأساسي والأول للاقتصاد الألماني فالشعب الألماني يعتز بلغته وتاريخه وجنسه، لا يمكن أن نتحدث في ألمانيا مع أي ألماني غير اللغة الألمانية حتى لو كان يتحدث لغات أخرى، وهذه الوحدة قائمة على أساس العدالة الاجتماعية دون أي فارق بسبب الدين أو المنطقة أو أي سبب سياسي أو عرقي وهو مبدأ ضمنه الدستور الألماني ذاته الذي تنص المادة الثانية فيه بوضوح على صون كرامة الإنسان وحقوقه. والجميع يتحدث هنا كما في الدول الأوروبية الغربية عن "السوق الاقتصادية الاجتماعية" المختلفة عن "اقتصاد السوق الرأسمالي" التي توصف بأنها نظام اقتصادي مؤلف في الأصل من مشروعات مملكتها خاصة وتنافس فيما بينها على سوق حرة. (الشتين، ج، & آخرون، 1994، 233).

3. النتائج:

مما تقدم يمكن وصف التجربة الألمانية بأنها نجحت في تحدي عدد من العقبات وهذا النجاح جعل ألمانيا في مصاف الدول الكبرى من الناحية الصناعية والعسكرية والاقتصادية ولها استراتيجية واضحة في التعامل مع القضايا الدولية وحتى مع الاتحاد الأوروبي التي هي أحد أعمدته الرئيسيين وقوة أساسية في تحالفه العسكري (الناتو) (الحيالي، ن. إ، 2003، ص 40 - 41)، وهذا النجاح في التجربة الألمانية جعل منا نطرح تساؤل لماذا نجحت هذه التجربة وتجارب أخرى كالتجربة اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية وفشلت تجارب مقارنة للمشاكل التي مرت بها ألمانيا؟ ومنها العراق لاسيما وهو لم يخض حرباً عالمية بالمستوى الذي خاضته ألمانيا أو اليابان. بمعنى أن التجربة الألمانية في معالجة "الماضي الدكتاتوري" ألهمت دولاً عديدة، مرت بتجارب مماثلة، منها دول عربية. وهناك من يرى "تشابهاً بيننا" بين تجربة النظام الشيوعي في ألمانيا الشرقية سابقاً وبين فترة قبل وبعد حكم العراق من قبل النظام الشمولي.

4. مناقشة النتائج:

قد تعود فشل التجربة التقدمية في العراق خاصة بعد التغيير النظام الاستبدادي الى المسببات الاتية:

1. صمم الدستور ممتلئ بالألغام(فياض، ع، ح، 2008، 123)، وشرعت القوانين الضابطة للحياة العامة بطريقة المكونات الطائفية والعرقية(راجع قانون الاحزاب السياسية في العراق رقم (36)، لسنة 2015) التي تدير النظام السياسي ومؤسسات الدولة ما بعد سقوط النظام الاستبدادي بقيادة صدام حسين على يد ذات الدولة التي سقطها بها النظام النازي بقيادة هتلر، وكل طرف مكوناتي اراد من خلال الدستور أن يضمن حق دولته في إطار الدولة الواحدة وهذا انسحب على إدارة الدولة بكل مؤسساتها العليا والدنيا وجعل منها مرؤوسها تحقيق مصالحهم الفئوية.

2. لم يكن للدولة العراقية بعد تغيير النظام الاستبدادي دبلوماسية واضحة ومحددة في التعامل مع القوى الدولية والاقليمية لاسيما مع القوى المتخاصمة مع بعضها البعض على الصعيد الدولي والاقليمي.

3. لم تتبنى الدولة المحتلة للعراق بعد عام 2003 أي خطة استراتيجية للإعادة تأهيل وبناء مؤسسات الدولة وبنيتها التحتية، وشجعت بعض الحالات السلبية في إدارة الدولة بصورة عامة والعملية السياسية بصورة خاصة (حسيب، خ، 2006، ص357).

4. أخطأت السلطات العراقية لاسيما وزارة النفط في استثمار الملف النفطي العراقي من قبل كبرى الشركات العالمية وكان لو ادخلت بنود اخرى في عقود الاستثمار تقضي ببناء المصانع او البنى التحتية لكن الامر الان مختلف كلياً في تحول الاقتصاد العراقي من الريعي الاحادي الجانب الى الاقتصاد المتنوع، الى جانب تطور في ملف السكن والبنى التحتية الحديثة، حيث ان الاقتصاد الريعي لا يساهم الا سد حاجيات الموازنة التشغيلية، ومن سلبيات الدولة الربعية الميل الى التضخم في حجم الدولة وحجم القوات الامنية والمسلحة والميل إلى الدكتاتورية، وقد شخصت اربع خصائص رئيسية تشترك فيها الدول الربعية في العالم العربي(الجنابي، ع، 2013، ص98):

أ. الدخل الريعي هو الدخل السائد في الاقتصاد.

ب. يتأتى الربح من الخارج بحيث لا يحتاج الاقتصاد المحلي الى قطاع انتاجي قوي.

ج. تشكل الايدي العاملة المشغلة في تحقيق الربح نسبة قليلة من مجموع القوى العاملة.

د. تكون الدولة(الحكومة) هي المتلقي الرئيسي للربح الخارجي.

5. كما ان هناك مشاكل رافقت التجربة العراقية بعد التغيير ولا تزال مستمرة وهي كانت سبباً في الانسداد السياسي الذي يشهده البلد كالفساد، والمحاصصة، والولاءات الخارجية، وتنامي النزعات الدينية المتطرفة كالإرهاب، ومشاكل في الاندماج الوطني والنزعة القبلية، وتحقيق العدالة الاجتماعية وارتفاع الفوارق الاجتماعية، لحسابات سياسية قد استفادت منها كل الاطراف السياسية من جميع المكونات على أساس الشعب.

واخيراً إذا أراد العراقيين النهوض بتجربتهم في بناء الدولة ما عليهم الا حل الاشكاليات من الملفات الشائكة المذكورة، والسعي الى الاستفادة من التجارب العالمية في الاستثمار وبناء المدن والمنشآت والقطاع

الاقتصادية والزراعية، لاسيما وأن العراق غني في المصادر النفطية والصناعية والزراعية التي توهله بصورة سريعة في النمو والتطور في شتى المجالات، كما يمكن للعراق أن يجد مشروع مارشال ذاتي يجلب كبرى الشركات العالمية في مجال التخطيط والإعمار، لأبناء الدولة وإعادة إعمارها، وبناء المدن السكنية، وتطوير قطاعات الصناعة والزراعة بالاعتماد على ما يمتلكه من مصادر الطاقة، عبر مشروع مدروس يقضي أما بتعديل عقود التراخيص أو استثمار ما تبقى من الحقول غير المنقبة، نجاح ذلك يتوقف على توفر إرادة سياسة وطنية داخلية، ومع تطور البنى الصناعية ستحول اعتماد العراق من النفط فقط إلى اقتصاديات أخرى كالصناعة والزراعة، وبعد ذلك لا يكون النفط إلا مصدرا واحدا من مصادر متعددة تمول الموازنة وبالتالي تزيد من قدرة الدولة في البناء والإعمار، ولا تكون مرتبهة فقط على مصدر واحد قد يتعرض للمخاطر أو لغضب الطبيعة في المستقبل.

المراجع:

- إسماعيل، م. ص. (2015). التجربة الألمانية دراسة في عوامل النجاح السياسي والاقتصادي (بلا). القاهرة: العربي للدراسات والنشر.
- بلا، ب. (2020، مايو 3). العالم الجديد. استرجع في 1 يناير، 2019، من <https://al-aalem.com>
- بلا، ب. (2015). قانون الأحزاب السياسية في العراق (عدد 36؛ ص 1-19). استرجع في من جريدة الوقائع العراقية website: بلا.
- بلا، ب. (2019، يناير 1). الهجرة. استرجع في 3 يناير، 2020، من <https://www.dw.com/ar>
- بلا، ب. (2020، مايو 3). شخصيات تاريخية. استرجع في 7 فبراير، 2019، من Encyclopedia Mypedia
- بيكشتاين، غ. (2015). مشروع مارشال واقتصاد السوق الاجتماعي في ألمانيا ما بعد الحرب العالمية الثانية (المؤتمر السنوي لبنت المستقبل بالتعاون مع مؤسسة كون). بيروت: دار الهادي.
- الجنابي، ع. (2013). الدولة الربعية والدكتاتورية. بغداد: دراسات عراقية.
- حسيب، خ. أ. (2006). العراق من الاحتلال الى التحرير. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الحياي، ن. أ. (2003). دور حلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة. الامارات: مركز الامارات للبحوث والدراسات.
- خليدة، م. خ. و. ب. ع. (2015). ألمانيا من الدمار الى المعجزة 1945 - 1990 (أطروحة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية). استرجع في من كتاب.
- سعيد، ع. أ. (1986). الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة (بلا). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- فياض، ع. ح. (2008). سرديات العقل وشقاء التحول الديمقراطي في العراق. بغداد: مطابع جريدة الصباح.
- كيسنجر، ه. (2015). النظام العالمي. بيروت: دار الكتاب العربي.
- الشتين جاك بيتين & آخرون، م. ب. (1991). قاموس الفكر السياسي (بلا). سوريا: وزارة الثقافة.
- المحافظة، ع. (2002). ألمانيا والوحدة العربية 1940 - 1995 (بلا). بيروت: مركز دراسات المستقبل.